بين الحركة والحرف، وليس من ازدواج وحقيقة الصوت واحد، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله، وقولنا بـ «الحركات» مضلّل لأنه فصل هذا الصوت عن حقيقته الطويلة.

وماذا نقول في قول الكوفيين بجواز نصب الجمع المؤنث (بالألف والتاء) بالفتحة مطلقاً، فقد أجازه هشام منهم في المعتل وعدّه لغة[1] نحو: ثبة. وقد منع البصريون هذا، والسماع مؤيد لهم.

هذا وما كان من وكدي أن أطيل، كما لم أرد أن أعقب على مقالة الصديق لولا ما رأيت أنه قد تجاوز وقد دفعه غضب ملك عليه أمره فجعله يخرج عن الحد في جوره واتهامه. وقد دفعه غضبه إلى أن يلصق بي آفة التعصّب. وليس أقبح لحملة العلم من هذه الصفة، ولا أدري لِـمَ أكون حاقداً على قوم ليس لهم مما يحمل المرء على أن يكون شديداً عليهم، والأمر لا يخرج عن اجتهاد يتناول مسائل العربية؟.

بسطت هذا تكملة لبحثي السابق الموسوم بـ «ألنا مدارس نحوية» ليكون أصحابي المعنيون بالدرس اللغوي على بيّنة من رأي فيه جدّة، ولم أكن مدفوعاً لأنضم إلى لواء أبي البركات الأنباري الذي نال من غضب المخزومي كل شنيعة، ومن أجل ذلك كله فأنا أنتصر لحملة العلم الذين ألصق بهم علم «الصديق» المخزومي كل شين، فهم في رأيه كذابون وضاعون أفّاكون. وأحتكم لجمهرة الدارسين من حملة العلم أن يثأروا معي لأولئك الذين بلّغوا الرسالة وأدوا الأمانة فأحسنوا الأداء.

وما ندري أي نفع أصاب أولئك وهم يلفَّقون ويكذبون، ألم يسأل ذو المروءة نفسه هذا السؤال؟ لقد عرفنا أن الرأي في الاعتقاد، أو الزلفى من الحاكمين قد صنعت ما صنعت فضاع حق وهُجر علم، فهل كان شيء من هذا حفز أبا حاتم وغيره من البصريين إلى هذا؟.

---

(١) الهمع ١/٢٢.